واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2003-2014) [1]

أ.د. سعيد علي محمد الباحث .عبدالقادر فخري هندي

جامعة الانبار – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

أن موضوع التنمية البشرية في الوقت الحاضر هو من أهم المواضيع التي تشغل بال المجتمعات في أي جزء من العالم ، فتأخر جهود التنمية البشرية وعدم والاهتمام بالافراد لايؤثر عليهم فقط وإنما يؤثر على مسيرة شعب بأكمله ويعيق تقدمه ، مما يدفع الى أعتماد منهجية صحيحة ورشيدة لأستخلاص الاستنتاجات والتوصيات العلمية الهادفة لتعزيز وتطوير التنمية البشرية ، فنجاح أي مجتمع وتطوره يعتمد بالدرجة الاساس على تطوير قدرات الفرد في جميع النواحي (الصحية والتعليمية والمعاشية) ، والاهتمام بهذه الجوانب يشكل جزء مهم في خطط التنمية لأي بلد من أجل خلق قاعدة قوية وشعب ذو أيدي عاملة ماهرة ، والاستثمار في رأس المال البشري يعد أستثماراً طويل الاجل له فوائد إيجابية تنعكس على الفرد بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام مما يوضح أهمية وقيمة الاستثمار البشري .

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها : أن مؤشرات التنمية البشرية الصحية والتعليمية والمعيشية تعاني المزيد من التدهور والاهمال وتردي واقعها الفعلي خلال مدة الدراسة ، وبالرغم من وجود تحسن في قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بالعراق ، إلا إنه لايتماشى مع واقع مؤشرات التنمية البشرية في البلد ، إذ أتسمت بأنخفاض مستوى الخدمات المقدمة من قبل قطاعات الصحة والتعليم وتردي الاحوال المعيشية ، أما بالنسبة للتحسن الذي طرأ في مؤشرات التنمية البشرية فقد كان في مؤشرات ومعدلات محدودة لاتعكس البعد الحقيقي لمؤشرات التنمية البشرية ، مثل معدلات الالتحاق الاجمالي بالتعليم وعدد الاسّرة في المستشفيات الحكومية . لينتهي البحث بمجموعة من التوصيات كان من أبرزها : تطوير النظام التعليمي في البلد من خلال زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع وسد النقص الحاصل في الكوادر التدريسية والابنية المدرسية ، وتحسين صحة الافراد والاهتمام بالنظام الصحي من خلال تقديم أفضل الخدمات الصحية ووضع القوانين التي تحكم عمل الاطباء في العيادات الخاصة وتحديد أسعار الادوية والاجور ، فضلاً عن ضرورة أدخال عنصر الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة مما له دور كبير في الارتقاء بواقع هذين القطاعين ، وتحسين الاوضاع المعيشية لأبناء البلد من خلال تقليل معدلات التفاوت في توزيع الدخول بفرض ضرائب تصاعدية تستهدف الاغنياء ، وتقديم الاعانات لأصحاب الدخول المحدودة والفقراء ، والعمل بشكل جاد على محاربة الفساد المالي والاداري وأنزال أقصى العقوبات بمن يثبت عليه تورطه بملفات فساد للمحافظة على المال العام ووضع حد للهدر المستمر في أموال الشعب .

---

[1] بحث مستل من رسالة الباحث : دور الموارد المالية الحكومية في تحقيق مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2003-2014) ، عبدالقادر فخري هندي العامري ، بإشراف أ. د سعيد علي محمد العبيدي ، 2017 .

Abstract

The human development the subject at the present time is one of the most important iopics of concern to the community in any part of the world delayed human development efforts and lack of interest in singling does not pffect them , but it also affects the march of an entire people and rastrainprogress, pushing for the dependence of policies and programs that are correctand and rational to draw conclusions and recommendations sci entific efforts to promote and develop human development success of any society and its development depends primarily on the individual development of (healthy beducational subsistence) . inter in these aspects is in important part in the development of any country plans to create a strong base and the people with the hands of a skilled, investing in human capital is along-term inrestment has positive benefits that the individual raised in particulal and the society are rwflected in general, which the explainimportance and value of human dwvwlopment.

The research has drawn many conclusions, the most important findings was that the indicators of human health, education and living conditions suffer from neglect and deterioration of their daily life during the study period, Although there has been an improvement in the value of The Human Development Index for Iraq, it is not in line with the reality of human development indicators in the country, characterized by the low level of services provided by the health and education sectors and the worst living conditions. As for the role of government financial resources in achieving human development indicators, the current study found that it has had a positive role in indicators and limited rates that do not reflect the dimension and real status of human development indicators such as the gross enrollment rates in education and the number of beds in government hospitals. The study suggested many recommendations, the most important of which was the need to diversify the sources of public revenues and reduce the dependence on oil in financing the public budget, and the developing of the educational system in the country through increasing of financial allocations for this sector and fill the shortage of educational staff and school buildings Improving the health of individuals and pay attention to the health sector by working to provide the best health services, and the development of laws and legislation governing the work of doctors in private clinics and determine the prices of medicines and wages. The study also recommended the need to introduce investment component in education and health sector, which has a significant role in improving the reality of these sectors, and improve the living conditions of the country by reducing the disparities in the distribution of incomes by imposing progressive taxes targeting the rich. The last recommendation was providing subsidies for those with limited incomes and the poor people, to work seriously to combat financial and administrative corruption and to remove the maximum penalties for those who are proven to be involved in corruption cases to preserve public money and to stop the continuous Squandering public money.

مقدمة :

لقد بات الاهتمام بالتنمية البشرية في الوقت الحاضر من أولويات الخطط والسياسات المرسومة من قبل أصحاب القرار في الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية ، وقد جاء ذلك الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية تزامناً مع أستفحال الكثير من الازمات الاقتصادية ، مثل الفقر والجوع والبطالة والهجرة الى الدول الغنية للحصول على فرصة عمل ، لذلك فأن أغلب الحكومات أخذت بوضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحسين واقع مؤشرات التنمية البشرية والاهتمام بالتعليم والتدريب وصقل المهارات ، من خلال تسليط الضوء على العنصر البشري ، بأعتباره العامل الاساسي لأي عملية تنموية أقتصادية كانت أم أجتماعية ، مما له دور كبير في بناء الفرد والمجتمع للوصول الى مستوى علمي لائق وتشجيع روح التطوير والابتكار من خلال أستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة في الحصول على أكبر كمية منتجة بأقل تكلفة أقتصادية ممكنة ، وكفاءة في أستخدام الموارد المالية في تطوير المنظومة الصحية والمنظومة التعليمية وتحسين المستوى المعاشي ، لذا فأن تطوير مهارات وخبرات العنصر البشري له دوره البارز في دفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام ، أستناداً الى مبادئ وأسس متينة ومستمرة تضمن أستقراراً أقتصادياً أجتماعياً وسياسياً للشعوب .

إن هذا البحث تناول موضوعاً مهماً وجوهرياً في حياة الفرد والمجتمع ، وفي الوقت نفسه يعتبر من المواضيع الحديثة التي بدأت الكتابة والبحث عنها في بداية العقد الاخير من القرن العشرين ، عندما صدر أول تقرير للتنمية البشرية من قبل البرنامج الانمائي للامم المتحدة في عام 1990م ، ليضع أسس ومبادئ وأبعاد مفهوم التنمية البشرية للتركيز على الاستثمار في العنصر البشري ، لأنه مورد حيوي ومتجدد لا ينضب بمرور الزمن ، على عكس الاستثمار في الموارد المادية المعرضة للنضوب في وقت ما ، بل أنه سيعطي ثماره في المستقبل القريب ، لذا سنعمد على توضيح الواقع الفعلي لمؤشرات التنمية البشرية خلال مدة البحث .

أولاً : أهمية البحث :

تمارس مؤشرات التنمية البشرية (الصحية والتعليمية والمعاشية) دوراً بارزاً في بناء قدرات الفرد البدنية والفكرية والمادية ، مما له دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية على وجه الخصوص الى الامام ، ولذا فالاهتمام بمؤشرات التنمية البشرية هو الاساس في الحصول على شعب واعي ومثقف وقادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الصحية والتعليمية والخدمية .

ثانياً : مشكلة البحث :

بالرغم مما بحوزة العراق من موارد مالية وكفاءات علمية وافرة إلا إن السياسات القائمة في البلد لم توضفها بالشكل الرشيد ، ونتيجةً لذلك لم تحضى مؤشرات التنمية البشرية بالاهتمام الكافي الذي يؤهلها لممارسة دورها الريادي في بناء قدرات ومهارات الافراد في البلد ، إذ باتت تلك المؤشرات تعاني المزيد من التدهور والاهمال الشديدين في شتى مجالاتها .

ثالثاً : فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من الاتي :

1- **إن** خطط التنمية الوطنية المدروسة تؤثر على جوانب التنمية البشرية بشكل أيجابي وتحقق نوع من التحسن وأن لم يكن بشكل كبير في مؤشرات التنمية البشرية .

2- إن واضعي خطط التنمية الوطنية يجب أن يكونوا من أصحاب الاختصاص ولهم الدراية الكافية بمتضمنات التنمية البشرية.

3- الاهتمام بجوانب التنمية البشرية له دور إيجابي في الحصول على أيدي عاملة وماهرة وكفوءة من الممكن أن تمارس دوراً كبيراً في دفع عجلة التنمية البشرية الى الامام .

رابعاً : هدف البحث :

يهدف البحث الى تحديد المشاكل والمعوقات الاساسية التي تواجه التنمية البشرية في العراق ومحاولة إيجاد العلاجات المناسبة بما يتوافق والامكانات والظروف المتاحة في البلد .

خامساً : منهج البحث :

أستخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات المختلفة عن بلد الدراسة العراق وتحليلها من أجل تحديد أهم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث .

سادساً : هيكلية البحث :

تضمن البحث مبحثين رئيسيين هما :

المبحث الاول : التنمية البشرية ومؤشراتها (الاطار النظري).

المبحث الثاني : مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة .

المبحث الاول : التنمية البشرية ومؤشراتها .

1-1 : التنمية البشرية (التعريف ، الابعاد ، الدليل)

يعتبر مفهوم التنمية البشرية من المفاهيم التي تلاقي أهتماماً واسعاً على المستويين المحلي والدولي ، إذ أنه يركز على العنصر البشري ويجعله العنصر والمحرك الاساسي للتنمية والبحث والتطوير ، من خلال صقل مهارات وقدرات الافراد وتحفيز الطاقات خدمة للمصلحة العامة ، ويعتبر الاستثمار في العنصر البشري إذا ما قورن بالاستثمار برأس المال المادي والموارد الطبيعية من أنجح الاستثمارات ؛ إذ أن الانسان لديه القدرة على الابداع والتطوير في شتى المجالات وهو الرصيد والقيمة الحقيقية للأمم وأساس كل عملية تنموية أقتصادية كانت أم أجتماعية ، على خلاف الاستثمار في الموارد الطبيعية فهي معرضة للنضوب في وقت ما ، لذا فأن هدف التنمية البشرية هو الارتقاء بالعنصر البشري الى مستويات متقدمة في ثلاثة عناصر أساسية والتي هي جوهر التنمية البشرية ، تتركز بالارتقاء بالجانب الصحي والتعليمي والمستوى المعاشي .

لذا سنتناول في هذا الجانب تعريف التنمية البشرية وأبعادها ودليل التنمية البشرية على النحو الاتي :

1-1-1 : تعريف التنمية البشرية :

تعرف التنمية البشرية (**Human Developemenm**) بأنها ((عملية توسيع خيارات الناس)) ويعتبر هذا التعريف من أكثر التعاريف أستخداماً في مختلف الكتابات التي تناولت التنمية البشرية **(الجابري ، 2012 : 60)** ، وقد عّرف تقرير التنمية البشرية عام (1990م) التنمية البشرية على أنها ((عملية تهدف الى ضمان حياة أفضل للناس وتوسيع خياراتهم التي هي في الاساس غير محدودة وتمكينهم من العيش بمستوى لائق وحياة مديدة خالية من الامراض والاسقام **(حسن 2001 ، 57)** ، أما بالنسبة للخيارات التي يهدف الى توسيعها مفهوم التنمية البشرية فهي عبارة عن

مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... والتي تتيح الفرص أمام الفرد لكي يكون عنصراً منتجاً وأن يتمتع بأحترام الذات والانتماء للوطن **(الزبيدي ، 2013 : 196)** ، أما تقرير التنمية البشرية عام (1993م) فقد عّرفها على أنها ((تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس)) وتنمية الناس تعني الاستثمار في القدرات البشرية ، سواء كان ذلك الاستثمار في الجوانب الصحيه أو في الجوانب التعليمية أو في المهارات الاخرى ... لكي يتمكنوا من العمل بشكل منتج ، والتنمية من أجل الناس تعني توزيع ثمار هذا العمل توزيعاً عادلاً وشاملاً على كل أفراد المجتمع ، والتنمية بواسطة الناس تعني فسح المجال أمام كل فرد للمساهمة في هذه التنمية **(الساعدي ، 2002 : 10-11)** . وأن الهدف الحقيقي للتنمية البشرية ينبغي أن يكون هو تغيير أفاق الناس نحو أولوية الحاجات الضرورية والاساسية ، وقد جاءت تقارير لاحقة تهتم بكيفية أحداث التنمية والبحث عن مصادر تمويلها (**Human Development Report 1993 p. 15).**

1-1-2 : أبعاد التنمية البشرية :

تتضمن التنمية البشرية الابعاد الاتية :

أ – التمكين :

لكي يستطيع الفرد أن يكون عنصراً فعالاً في المجتمع لابد أن تكون لديه القدرة على التفاعل والتناغم مع معطيات العصر ، ولذلك يعتبر التمكين السبيل لتوسيع خبرات الناس وقدراتهم وتوسيع دائرة الحرية للأنتفاع من هذه الخيارات المحدودة ، ليتحرر الفرد من الحرمان والحاجة والجوع ، لذا نجد أن هناك بوناً شاسعاً بين رغبة الفرد في أقتناء أو شراء أو الحصول على شيئ معين وقدرته في الحصول على ذلك الشيئ ، فمن الطبيعي أن يرغب أي شخص في شراء السلع والمواد الغذائية اللازمة لتوفير حياة كريمة ، ولكن ما قيمة هذه الرغبة من دون توفر القدرة الشرائية لذلك ، ويستطيع الافراد من توسيع فكرهم ومستواهم الثقافي من خلال أختيار الكتب والمجلات وقراءتها ، وتقف الامية حائلاً دون ذلك ، وأحياناً يرغب الناس في التنزه والذهاب لسفرة قصيرة ، ولكن المرض يقف حائلاً أمام هذا السفر **(الاحمر وبلول ، 2013 : 22) .**

ب ـ الانصاف :

يتمركز هذا البعد في قلب التنمية البشرية بأعتباره أحد مكوناتها الاساسية الذي لاغنى عنه ، ويستخدم مصطلح الانصاف كبديل ـ ضمن مفهوم التنمية البشرية ـ لمصطلحي العدالة والمساواة التي كانت سائدة في مختلف الخطابات الاجتماعية التي نادت بالتحرر من الظلم والاستبداد ، ولايركز مفهوم الانصاف على النتائج والمخرجات فقط ، بل على الوسائل المستخدمة والمدخلات ، وتوزيع ثمار التنمية البشرية على كافة أفراد المجتمع دون الاخذ بنظر الاعتبار العِرق أو الدين أو الجنس وأتاحة الفرص أمام الجميع للمشاركة بالعملية التنموية **(العزاوي ، 2009 : 44) .**

ت ـ الاستدامه :

إن حصول الناس على قدرٍ كافٍ من الخدمات الاساسية التي تمكنهم من الاستمرار في الحياة وتخليد جنسهم في العصور اللاحقة يتطلب مفهوماً أوسع وأبعد من مفهوم التنمية البشرية ليضمن حقوق الاجيال القادمة وعدم الاضرار بها ، وهو ما يعرف بمفهوم " التنمية البشرية المستدامة " ، لذا فأن الاستدامة في التنميه البشرية أمر ضروري لابد منه والاستدامه تكون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، وهي ظاهرة مستمرة عبر الاجيال **(الربيعي ، 2011 : 22)** .

ث - الامن البشري :

هناك ملايين من الناس في مختلف البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء يعيشون على حافة الهاوية ، بسبب أنتشار أعمال العنف والجريمه والعمليات الارهابية والجوع والفقر والبطالة ... وتعتبر البطالة من أخطر الظواهر لأنها تقضي على حق الفرد في الحصول على الدخل والعيش الكريم ، فالأمن البشري هو الدعامة الاساسية لمقومات الحياة وأستمراريتها ، فهو أهم من طلب الرزق لأن الاول هو السبيل لتحقيق الثاني ، لكي يتحرر الناس من التهديدات والقمع ، لذا فأن التنمية البشرية تعمل جاهدة على تأمين الحد اللازم من الامن البشري **(الاحمر وبلول ، 2013 : 24)** .

3-1-1 : دليل التنمية البشرية :

منذ صدور أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990م والى يومنا هذا عمل القائمون على هذه التقارير لأيجاد أفضل الطرق والاساليب المناسبة لقياس مستوى التنمية البشرية على الصعيد العالمي والمحلي على حدٍ سواء ، وتوصلوا الى مايعرف بدليل التنمية البشرية الذي يتكون من مجموعة من المقاييس ، منها ما هو أجتماعي كالصحة والتعليم ومنها ماهو أقتصادي كمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وباتالي فأن دليل التنمية البشرية هو دليل مركب من مجموعة من المقاييس الاجتماعية والاقتصادية . وضع دليل التنمية البشرية لقياس الحرمان في مختلف الجوانب والمفاصل الرئيسية لحياة الفرد والمجتمع ، سواء كانت صحية مثل مؤشر توقع مدى الحياة عند الولادة ، إذ وضعت لهذا المؤشر حدود عليا ودنيا ، يتمثل الحد الاعلى بـ 85 سنة والحد الادنى بـ 25 سنة ، أما المؤشر الثاني فهو يعنى بقياس مستوى التعليم في البلد ، فيتكون من مؤشرين هما : نسبة الالتحاق الاجمالي بالمدارس ومعدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين ، ووضع له أيضاً قيمتين عظمى وصغرى ، حيث تتمثل القيمة العظمى بـ 100% والقيمة الصغرى بـ صفر% ، أما فيما يخص المؤشر الثالث والمتمثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معبراً عن الوضع الاقتصادي الذي يتمتع به الفرد ، فقد وضع له أيضاً حد اعلى وأدنى ، يتمثل الحد الاعلى بـ 40000 الف دولار والحد الادنى بـ 100 دولار ، والمؤشرات الثلاثة السابقة الذكر هي ما يعبر عنها بدليل التنمية البشرية **(جودة ، 2006 : 26).**

2-1 : مؤشرات التنمية البشرية :

يتضمن مفهوم التنمية البشرية العديد من المؤشرات ، ولكن سنركز على المؤشرات الاساسية للتنمية البشرية والتي تتضمن الاتي :

1-2-1 : الصحة :

تمثل الصحة عنصراً أساسياً في بناء المجتمع والدولة ، فنتائج النظام الصحي السليم تعمل على ضمان حياة أفضل للناس خالية من الامراض والاسقام ، ومخرجات الانظمة الصحية هي عناصر فعالة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والتعليمية والثقافية ... فمسيرة العملية التنموية في بلد ما مرهونة بصحة أبناء ذلك البلد .

وتتضمن برامج الرعاية الصحية السليمة الوقاية من الامراض على أختلاف أنواعها ، وتوفير الغذاء وبرامج حماية البيئة ونشر الوعي الصحي بين الناس ، ولقد كانت نظرة الانظمة الحكومية في السابق الى الخدمات الصحية هي نظرة ذات بعد مؤقت تتولد عندما تكون هناك موارد مالية فائضة عن حاجة الدولة ، وهي لاتتسم بكونها خدمات انتاجية تعطي ثمارها في المستقبل القريب ، ولكن تغيرت هذه النظرة في الوقت الحاضر ، فلا يمكن الاعتماد على رأس المال المادي

فقط لتنفيذ خطط التنمية ، فمن الضروري الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الاهتمام بصحة الافراد **(العنزي ، 2012 : 243)** . والخدمات الصحية هي حق لكل أنسان على الدولة توفيرها له ، بغض النظر عن الطائفة أو الدين أو الجنس أو الانتماء السياسي والحزبي ، وعرّفت منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها ((حالة أكتمال لياقة الفرد بدنياً وفكرياً وأجتماعياً ولاتقتصر في القضاء على الامراض وتوفير الادوية)) والصحة العامة تشمل كل من الصحة البيئية والشخصية والاجتماعية وتثقيف الافراد وتوعيتهم على كيفية توفير متطلبات الحياة الصحية والتشخيص المبكر للامراض والتلقيحات المستمرة ضد الامراض المعدية التي تفتك بحياة الناس **(المكصوصي والعطار ، 2014 : 252) .**

وهناك عدد من المؤشرات لقياس الحالة الصحية في مختلف البلدان وهي كالاتي : **(العباسي ، 2014 : 52-53)**

أ - مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة : وهو معدل لعدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الفرد ، فهو يعبر عن مستوى الوفيات الكلية في البلد لمختلف الفئات العمرية .

ب – نسبة وفيات الاطفال الرضع : وهو مؤشر يقيس عدد وفيات الاطفال دون عمر السنتين الذين ولدوا أحياء ، ويكون ذلك المؤشر لكل ألف ولادة حية لفترة زمنية معينة كأن تكون سنة واحدة .

ت- نسبة وفيات الامهات : وهو مؤشر لعدد وفيات الامهات خلال فترة الحمل أو بعدها بـ (42) يوماً بغض النظر عن فترة ومكان الحمل ، ويكون ذلك المؤشر لكل (100000) ولادة حيه خلال مدة زمنية معينة مثل سنة واحدة .

ث - معدل عدد الاطباء : ويشمل هذا المؤشر عدد الاطباء العامين والاختصاص لكل (1000) من السكان ، إذ أن زيادة هذا المعدل تدل على قوة ورصانة النظام الصحي في البلد ، وذلك لما له من دور بالغ الاهمية في التوعية الصحية والجودة العالية في الرعاية الصحية اللازمة .

ج - مؤشر عدد المراكز الصحيه : يشير هذا المعدل الى مدى توفر مراكز الرعاية الصحية على أختلاف أنواعها (التعليمي ، الرئيسي ، النوذجي ، صالات الطوارئ ، صالات الولادة) ويكون هذا المؤشر لكل (100000) من السكان .

ح - معدل الاشخاص المصابين بمرض مزمن : يوضح هذا المؤشر عدد الافراد المصابين بأي مرض من الامراض المزمنة التي لايمكن علاجها مدى الحياة ، ويكون هذا المؤشر لكل (10000) من السكان .

خ - مؤشر عدد الاسّرة في المستشفيات الحكومية والاهلية : يقيس هذا المؤشر الطاقة الاستيعابية في المستشفيات الحكومية والاهلية لأعداد المرضى والمصابين ، ويكون هذا المؤشر لكل(10000)من السكان .

من خلال ماسبق ذكره يتضح أن القطاع الصحي له دور بالغ الاهمية في تنشئة وبناء العنصر البشري والعمل على الارتقاء به الى مستويات متقدمة من الرعاية الصحية ، لأن الصحة تعتبر عنصراً أساسياً في عملية التنمية البشرية هذا وأنها أحد العناصر الاساسية في دليل التنمية البشرية .

2-2-1 : التعليم :

يعد التعليم من أهم جوانب التنمية البشرية ، لما له من أثر كبير في رفد عمليات التنمية البشرية بالعقول النيرة ودورها في زيادة الانتاج ، فالعامل المتعلم أكثر أنتاجيةً من العامل غير المتعلم ، لذا فالاهتمام بطرق ووسائل التعليم من المراحل الابتدائية والى مراحل التعليم العالى له أثره الواضح في رفع مستوى التنمية البشرية ، خاصةً وأن غالبية مدخلات المشاريع الانتاجية والمؤسسات الاقتصادية والادارية هي من مخرجات المؤسسات التعليمية ، فالارتقاء بالتعليم هو السبيل لتطور وأزدهار البلد في شتى المجالات . وهذا ما أكده الفريد مارشال من خلال تعريفه للتعليم على أنه ((أستثمار قومي يهدف الى تحقيق نوعين من المنافع منها التي تتمثل بزيادة الدخل والنوع الاخر هو منافع غير مباشرة

والتي تتجلى برفع مستويات الخبرة والمهارة)) فأن الامر يستوجب المزيد من الاهتمام بجوانب الاستثمار في التعليم لأنه يعكس الواقع في المستقبل ، ومن هذا المنطلق يكون للتعليم دوراً بارزاً في الدول النامية والمتقدمة والسبيل الوحيد لتنمية قدرات وأمكانيات العنصر البشري ، كما يساهم في أكتساب المواهب لدى الافراد ويساعدهم على الابتكار والابداع **(رسن وعلي ، 2013 : 205).**

ويتكون مؤشر التعليم الذي هو أحد المكونات الرئيسية لدليل التنمية البشرية من المؤشرات الجزئية أو الفرعية الاتية : **(محارب ، 2015 : 9)**

أ - نسبة الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين : وهو مؤشر يقيس نسبة الحاصلين على أدنى مستوى تعليمي وهو معرفة القراءة والكتابة ، حيث يحتسب عدد المتعلمين من عشرة سنوات فما فوق .

ب - مجموع نسب الالتحاق بالدراسة : إن مؤشر نسب الالتحاق الاجمالية بالتعليم يعبر عن الواقع الكمي للاعداد المنخرطة في المؤسسات التعليمية دون الاخذ بنظر الاعتبار نوعية هذه العناصر ، فأن هذا المؤشر يغفل فروقاً مهمة تتمثل في الفرق بين الدول في العمر الذي يتلائم مع كل مرحلة من المراحل الدراسية في فترة إستمرار الدراسة .

ت - نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي .

1-2-3 : مؤشر الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) :

للدخل دور كبير وواضح في تحقيق أساسيات التنمية البشرية ، فهو يساعد الانسان على العيش بكرامة في وسط مجتمعة ، وهو السبيل لتحقيق المؤشرين السابقين للتنمية البشرية (الصحة والتعليم) فغالباً ما نجد تردي للاوضاع الصحية والتعليمية في الدول الفقيرة ذات المستويات المتدنية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، إذ أن من أهداف التنمية البشرية هو توفير مستوى لائق للعيش من خلال رفع مستويات الدخل .

فالتنمية البشرية لاترنو فقط الى زياد مستويات الدخل النقدي للفرد ، بل الى زيادة القوة الشرائيه لذلك الدخل (الدخل الحقيقي) الذي يمّكن الفرد من الحصول على السلع والخدمات الضرورية مثل التعليم الاساسي والرعاية الصحية اللازمة والغذاء والمسكن الملائم ، فنجاح التنمية البشرية يتوقف على زيادة مستويات الاشباع في الخدمات المذكورة **(عذافة ، 2014 : 104)** ، وأن أنخفاض مستوى الدخل يجعل الفرد يعاني من حالة دائمة من العوز والفاقه ، مما يجعله غير قادر على تلبية أحتياجاته الاساسية ، فالاهتمام بواقع الفرد الاقتصادي لايساهم فقط في تحسين المستوى المعاشي للفرد فقط وإنما يعمل على رفع المستوى المعيشي للمجتمع بأكمله ، لأن الفرد هو العنصر الاساسي لأي مجتمع **(موسى ، 2015 : 127).**

إن أنخفاض مستوى الدخل له دور بارز في زيادة معدلات البطالة التي لها أثاراً سلبية على فئة الشباب ، فالشباب العاطلين عن العمل لفترات طويلة لايعانون من الضائقة المالية فقط ، ولكنهم يبدأون بفقدان مهاراتهم وقدراتهم على العمل في المستقبل ، ومع فقدان الثقة بالنفس والاثار المترتبة على رفاهية أسرهم ، فضلاً عن أثار البطالة على النسيج الاجتماعي للبلد مثل زيادة أعمال القتل والعنف والجريمة **(Human Development Report,2015p. 64) .**

1-2-4 : مؤشر حرية الرأي والتعبير الديمقراطي :

يمثل الناس الركيزة الاساسية لفكرة الحكم الديمقراطي التي تعتبر المبدأ الاساسي للديمقراطية التي تستوجب أن يحكم الناس أنفسهم من خلال نظم الحكم التي يختارونها بالعملية الانتخابية التي تستند الى حرية المشاركة والشفافية في صنع القرار السياسي ، الذي يضمن حصول الافراد على مختلف الحريات ، لذا فأن أمكانية الناس على تحقيق حرياتهم

السياسية هو شرط ضروري لسير عملية التنمية البشرية على نحو أفضل ، فأنعدام الحريات لا يمّكن الافراد من المفاضلة بين الخيارات الاقتصادية المتاحة أمامهم ، وبالتالي ستغيب أمامهم صورة الاعباء والمردودات التي سيحصلون عليها من كل خيار ، إن ترتيب أوراق العمل السياسي بما يضمن حق الفرد والمجتمع في حرية التعبير خطوة أساسية للاصلاحات الاقتصادية ، فالتنمية البشرية تعمل على أتاحة الفرص أمام الافراد بأن يكون لهم الرأي المؤثر خاصةً في القرارات التي تمس الحاجات الاساسية لحياتهم اليومية (**رضا ، 2012 : 42-43**) .

1-2-5 : مؤشر تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين :

تمثل المرأة نصف المجتمع ، لذا فمن الضروري أن تحضى بالأهمية البالغة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات والعمل على اتاحة الفرص المتكافئة والمشاركة في كافة المجالات الصحية والتعليمية ، وأفساح المجال أمام المرأة للدخول الى سوق العمل ، وهو يعتبر من الاهداف الرئيسية للتنمية البشرية في الكثير من بلدان العالم ، والهدف من تمكين المرأة هو تحقيق تنمية بشرية متوازنة وردم للهوة بينها وبين الرجل في مجال العمل ، وتوفير قاعدة كاملة من المؤشرات الخاصة بالرجل والمرأة ، ووضع الخطط الكفيلة والبرامج اللازمة لتعزيز ودعم دور المرأة في عملية التنمية البشرية (**المرأة والرجل في العراق أحصاءات تنموية ، 2012 : 1**).

وتشكل مسألة المساواة بين الجنسين دعامة أساسية وجوهرية في التنمية البشرية ، إلا إنه غالباً ما نجد أن المرأة تعاني من التمييز في الكثير من الدول في مجالات التعليم والصحة وسوق العمل ، وفي هذا السياق يمكن أن نقيس حالات التمييز التي تعاني منها المرأة من خلال ما يسمى بدليل الفوارق بين الجنسين والذي يقيس الاخفاقات والتطورات التي تحدث بسبب عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة أوجه أساسية هي التمكين والصحة الانجابية والمساهمة في سوق العمل ، وكلما كانت قيمة هذا الدليل مرتفعة دل ذلك على المزيد من التمييز وعلى العكس من ذلك عند أنخفاض قيمة الدليل (تقريرالتنميةالبشرية ،2013: 34-35) .

بعد أستعراضنا لمفهوم التنمية البشرية ومؤشراته التي تلامس مفاصل الحياة اليومية والتي لا غنى عنها ، فلابد من تسليط الضوء على المحور الذي يدور حوله البحث الا وهو العراق ، إذ سنتطرق في المبحث القادم على مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة .

المبحث الثاني

مؤشرات التنمية البشرية في العراق خلال مدة الدراسة .

سيتضمن هذا المبحث تسليط الضوء على قيم دليل التنمية البشرية ومؤشراته الاساسية من جانب وعلى الواقع الفعلي للصحة والتعليم والمستوى المعاشي في العراق من جانب أخر خلال مدة الدراسة وعلى النحو الاتي :

1-2 : قيم دليل التنمية البشرية ومكوناته الاساسية :

يتكون دليل التنمية البشرية من ثلاثة مؤشرات أساسية وتتضمن : مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة الذي يعكس البعد الصحي في قيمة الدليل ومؤشر التعليم الذي يتكون من مؤشرين هما : معدل الالتحاق بالمدارس ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة اللذان يعبران عن بعد التعليم في قيمة الدليل ومؤشر متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس الواقع الاقتصادي والمعاشي في قيمة دليل التنمية البشرية ، وتصنف الدول حسب دليل التنمية البشرية الى أربع مجموعات ، كما ورد في تقرير التنمية البشرية 2015 ، فهناك تنمية بشرية مرتفعة جداً تزيد قيمة الدليل فيها عن (0.800) فأكثر ، وهناك تنمية بشرية مرتفعة تتراوح قيمة الدليل فيها مابين (0.700) الى (0.799) وهناك تنمية بشرية متوسطة تتراوح قيمة الدليل فيها ما بين (0.555) الى (0.699) ، أما التنمية البشرية المنخفضة فتقل قيمة الدليل

فيها عن(0.555) (تقرير التنمية البشرية ، 2015 : 30). ويصنف العراق ضمن مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية التي تتراوح قيمة الدليل فيها ما بين (0.555) الى (0.699) حسب التصنيفات العالمية لدليل التنمية البشرية ، ويمكن توضيح قيم دليل التنمية البشرية في العراق ومكوناته الاساسيه من خلال الجدول (1) :

الجدول (1) يوضح قيم دليل التنمية البشرية في العراق

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيم دليل التنمية البشرية	0,524	0,521	0,552	0,515	0,512	0,512	0,565	0,567	0,648	0,654	0,657	0,654

المصدر: بالاعتماد على : 1– البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، تقارير التنمية البشرية للسنوات من 2003 الى 2010 . 2- من 2011 الى 2014 بالاعتماد على الموقع التالي : http//hdr.undp.org/en/content/human-development-indx

ويمكن توضيح قيم دليل التنمية البشرية في العراق من خلال الشكل (1) :

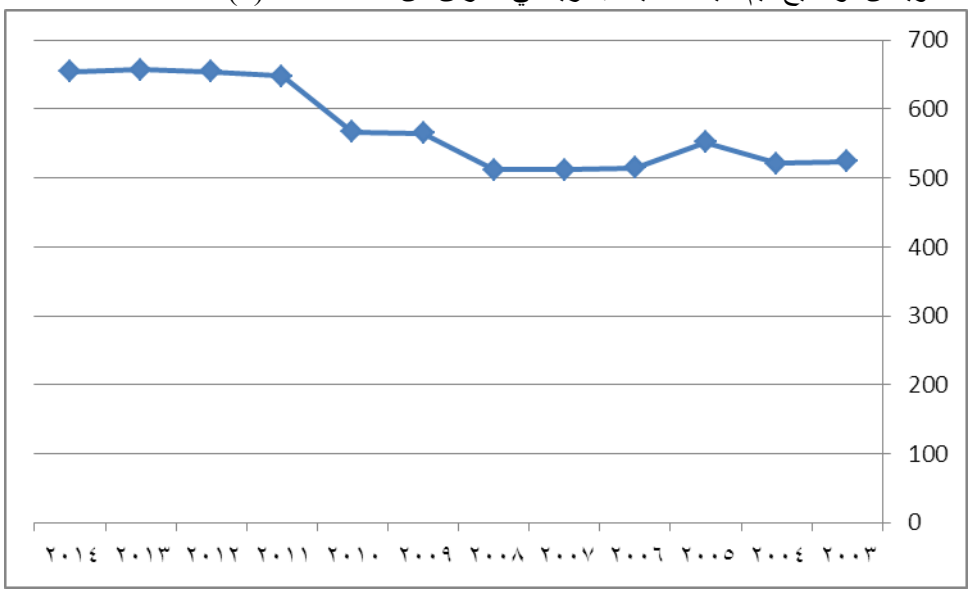

المصدر : بالاعتماد على برنامج أكسل

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) أن هناك تحسن ملحوظ في قيمة دليل التنمية البشرية خلال مدة البحث ، وهذا ناتج من التحسن الحاصل في جميع مكونات هذا الدليل ، والتي سنستعرضها كل على حدة كما يأتي :

2-1-1 : مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة :

يعبر مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة عن البعد الصحي في دليل التنمية البشرية ويمكن الاطلاع على متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العراق من خلال الجدول (2) :

الجدول (2) مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العراق

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط العمر المتوقع عندالولادة	58,8	58,8	57,8	68	69	69	69	68,5	69	69,6	69,4	69

المصدر : بالاعتماد على : 1- (كاظم، 2016 : 59) . 2- عام 2014 (التقرير الوطني للتنمية البشرية ، 2014 : 122) .

يتضح من الجدول (2) أن هناك تحسن في مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال مدة الدراسة والذي يعبر عن البعد الصحي في دليل التنمية البشرية ، إذ بلغ أعلى مستوى له في عام 2012 بمقدار (69,6) ، في حين بلغ أدنى مستوى له في عام 2005 بمقدار (57,8) .

2-1-2 : مؤشرات التعليم :

يتكون البعد التعليمي من مؤشرين هما : مؤشر معدلات الالمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24) سنة ، ومؤشر معدلات الالتحاق الاجمالي بالتعليم ، ويمكن توضيح هذه المؤشرات من خلال الجدول (3) :

الجدول (3) يوضح معدلات الالتحاق الاجمالي بالمدارس والتعليم العالي

المؤشر / السنوات	معدلات الالتحاق بالمدارس %			معدلات الالتحاق بالتعليم العالي %
	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الاعدادية	
2003	91	35	18	13
2004	86	35	15	12
2005	87	40	17	12
2006	84	36	18	13
2007	85	43	21	13
2008	91	36	17	12
2009	91	34	16	13
2010	91	36	19	15
2011	93	40	22	14
2012	94	45	24	16
2013	95	48	25	18
2014	96	52	26	18

المصدر: بالاعتماد على : 1- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، مديرية الاحصاء، 28\2\2017م . 2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، قسم الاحصاء والمعلوماتية ، 21\2\2017م .

يتضح من الجدول (3) أن معدلات الالتحاق بالمدارس قد حدث بها بعض التحسن خلال مدة الدراسة ، إذ نجد أن هناك تحسن في الالتحاق بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية ، كما وردنا من البيانات الخاصة بالوزارة ، بالنسبة للمرحلة المتوسطة والاعدادية فقد شهدت أنخفاضاً عن المعدلات في المرحلة الابتدائية وهذا الانخفاض ناتج من ترك العديد من الطلبة لمقاعد الدراسة وتوجههم الى سوق العمل لأعالة عوائلهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها ، ناهيك عن تردي الوضع الامني بعد العام 2003 الذي منع الكثير من الالتحاق بالمدارس أما بسبب الهجرة أو خوفاً من القتل والاختطاف ولاسيما الاناث منهم . أما مرحلة التعليم العالي فقد كانت معدلات الالتحاق بها منخفضة بالمقارنة مع المراحل السابقة أيضاً ، فلم يتجاوز معدل الالتحاق بها (18 %) طول مدة البحث ، والسبب يعود في تدهور الوضع الاقتصادي

للاسرة والوضع الامني في نفس الوقت ، فضلاً عن ظاهرة الزواج المبكر التي تمنع الكثير من الطلبة من أتمام دراستهم الجامعية .

3-1-2 : مؤشر متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي :

يصنف العراق من الدول ذات الدخل المتوسط ، وذلك وفقاً لمعيار البنك الدولي ونصيب الفرد من أجمالي الدخل القومي ، إذ تصنف البلدان التي يقل متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي فيها عن (875) دولار ضمن الدول ذات الدخل المنخفض ، والبلدان التي ينحصر فيها متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي ما بين (875) و (10725) دولار ضمن الدول ذات الدخل المتوسط ، أما الدول التي يزيد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيها عن (10725) فتصنف ضمن الدول ذات الدخل المرتفع **(عذافة ، 2014 : 104)** . ويمكن توضيح متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق من خلال الجدول (4) :

الجدول (4) متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط دخل الفرد السنوي بالدولار	567	1392	1845	2350	3126	4513	3726	4487	5839	6650	6882	6334

المصدر : بالاعتماد على : 1- الموقع الالكتروني التالي : http//data.albankaldawli.org/indicator 2- عام 2003 (عذافة ، 2014 :105) .

ويمكن توضيح متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق من خلال الشكل (2) :

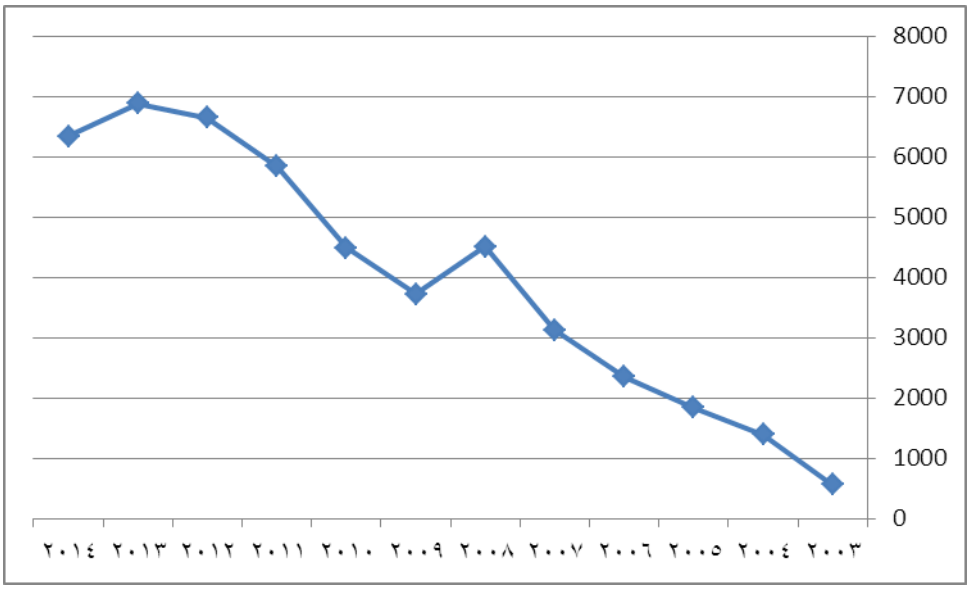

الشكل (2) متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي

يتضح من الجدول (4) و الشكل (2) أن مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد أخذ بالزيادة بصورة تدريجية طول مدة الدراسة ، بأستثناء العامين 2009 و 2014 اللَذَيْن شهدا أنخفاضاً في متوسط دخل الفرد وكان ذلك نتيجةً لأنخفاض أسعار النفط .

من خلال العرض السابق لدليل التنمية البشرية ومؤشراته الاساسية ، يتبين بشكل عام أن هناك تحسن ملحوظ في قيمة الدليل ومكوناته الاساسية ، ولكن هل هذا هو ما تحقق على أرض الواقع .. ؟ للأجابة على هذا التساؤل سوف نسلط الضوء أكثر على مؤشرات التنمية البشرية في العراق الاطلاع على الواقع الفعلي لتلك المؤشرات والتحديات التي تواجهها خلال مدة البحث ، وهذا ما سيتناوله موضوع بحثنا في الصفحات اللاحقة ...

2-2 : الواقع الفعلي للصحة والتعليم والمستوى المعاشي في العراق.

لم تكن القطاعات الصحية والتعليمية والمستويات المعيشية في معزل عن الظروف والاوضاع التي عصفت بمفاصل الحياة اليومية في البلد بعد العام (2003) ، إذ كانت هذه القطاعات هي المتأثر الاول من جراء ما حدث من تردي للاوضاع الامنية وسوء للادارة الحكومية وأنتشار لمظاهر الفساد المالية والادارية ... وغيرها من التحديات التي وقفت عائقاً أمام هذه القطاعات في تقديمها للخدمات اللازمة لأفراد الشعب ، ويمكن الاطلاع على واقع تلك القطاعات من خلال ما يأتي :

2-2-1 : واقع القطاع الصحي في العراق .

لقد نال القطاع الصحي كغيره من القطاعات الاخرى نصيبه من الاهمال الذي طال معظم مؤسساته الخدمية ، وذلك على أثر الازمات المتعاقبة التي واجهها البلد بعد العام (2003) تمثلت بسوء للادارة والتنظيم وأنعدام الاستقرار الامني الذي لايزال سائداً الى يومنا هذا ، ولايخفى على الجميع من مظاهر القتل والعنف والتشريد التي عانى ويعاني منها البلد الى وقتنا الحاضر والتي عملت على ترسيخ الواقع المتردي لمختلف القطاعات الاقتصادية ، وبالرغم من بعض التحسن الذي حصل في المؤشرات إلا أنه لا يتناسب وحجم الموارد المالية التي أنفقت من خلال الموازنات الضخمة بعد العام (2003) .

تميزت مدة البحث بوجود نقص واضح في الموارد البشرية والكوادر الصحية العاملة في القطاع الصحي ، إذ عملت الاوضاع الامنية غير المستقرة على هجرة الكثير من العقول الطبية الى خارج البلد وتصفية البعض الاخر ، فقد أوضح الاستبيان الذي قامت به وزارة الصحة للاطباء والممرضين في عام 2007 أن ما يقارب (40%) من من الاطباء الاختصاص والاستشاريين والممرضين قد تركوا العمل في أحدى أكبر المستشفيات التعليمية في بغداد بين عامي (2006 و2007) بسبب أعمال العنف والاختطاف والتهديد بالقتل **(التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، 2008 : 134)** . ويمكن تسليط الضوء أكثر على أعداد الكوادر الطبية في القطاع الصحي من خلال الجدول (5) :

الجدول (5) أعداد الكوادر الطبية والمعدل لكل (10000) من السكان

السنوات	عدد الاطباء	عدد أطباء الاسنان	عدد الصيادلة	طبيب / سكان	طبيب أسنان / سكان	صيدلي / سكان
2003	14747	2785	2313	5	1	1
2004	16022	3290	2531	5	1	1
2005	16788	3659	2977	5	1	1
2006	16518	3545	3448	5	1	1
2007	15994	3515	3357	6,2	1,4	1,3
2008	19334	4414	4682	6,1	1,4	1,5
2009	21491	4864	5376	6,9	1,5	1,7
2010	23489	5494	6265	7,5	1,7	1,9

2011	24533	5904	6602	7,8	1,8	2
2012	27252	6751	7455	8,4	2	2,2
2013	30913	7541	7879	8,8	2,1	2,2
2014	30038	8045	8608	8,4	2,2	2,4

المصدر : بالاعتماد على : 1- من 2003 الى 2007 (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية ، 2009 محور الصحة : 5). 2- التقرير السنوي لوزارة الصحة العراقية للسنوات (من 2007 الى 2014).

يتضح من الجدول (5) أن هناك زيادة مستمرة في أعداد الاطباء وأطباء الاسنان والصيادلة من عام 2003 الى عام 2006 ولكن معدل الاطباء على عدد السكان لم يلاحظ فيه أي أرتفاع ، بسبب الزيادة المستمرة في عدد السكان ، وأخذت أعداد الكوادر الطبية في الارتفاع من عام 2007 الى عام 2014 بشكل عام ، إذ سجل أعلى عدد للاطباء في عام 2013 إذ بلغ (30913) وبمعدل (8,8) لكل (10000) من السكان ، أما عدد أطباء الاسنان فقد كان أعلى عدد لهم في عام 2014 إذ بلغ (8045) وبمعدل (2,2) لكل (10000) من السكان ، في حين بلغ أعلى عدد للصيادلة في عام 2014 بمقدار (8608) وبمعدل (2,4) لكل (10000) من السكان ، وأن كانت هذه المؤشرات قد سجلت أرتفاعاً بسيطاً بصورة عامة ، فأنه أرتفاع لايكاد يذكر مقارنة مع حجم المنظومة الصحية في البلد والتزايد في عدد السكان ، إذ أن معدلات عدد الكوادر الطبية كانت متدنية بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة . لم يقتصر النقص في القطاع الصحي على الكوادر الطبية فقط ، بل تعداه الى وجود نقص واضح في أعداد المستشفيات عند مقارنتها مع عدد السكان ، فقد بلغ أستيعاب المستشفى العام في عام 2008 الى (34911) مريض في حين أن الطاقة الاستيعابية للمستشفى العام تقدر بـ (10000) مواطن .

ولقد واجه القطاع الصحي العديد من التحديات والتي وقفت حائلاً أمام الارتقاء بمؤسسات هذا القطاع ، والتي يمكن أجمالها من خلال ما يأتي :

أ - تعرض الكثير من الابنية الصحية الى الدمار والتخريب على أثر العمليات العسكرية والاوضاع الامنية غير المستقرة ، فضلاً عن رداءة وتقادم العديد منها وتعرضها للاندثار في أجهزتها الطبية وقلة عمليات الصيانة وزيادة ساعات أنقطاع التيار الكهربائي وأثره في عمل الاجهزة الطبية وتوفير الاجواء المناسبة لراحة المرضى .

ب – إن مدة عقدين تقريباً من عدم الاستقرار قد أثرت وبشكل كبير في ترسيخ بعض المفاهيم في عقول الكثير من الشباب خاصةً فيما يتعلق بالهجرة الى الخارج ، وذلك هرباً من الوضع الامني المتردي والتهديد بالقتل والخطف ، فقد أوضح أستطلاع للرأي في عام 2012 أن (22,2%) من الكوادر الطبية يرغبون بالهجرة الى الخارج ، وهذا القى بضلاله على حصول نقص واضح في الموارد البشرية للقطاعات الحيوية في البلاد ولاسيما القطاع الصحي ، فقد هاجر العديد من الاطباء والكوادر الصحية الى خارج البلد طمعاً في توفير الامن لهم ولأسرهم **(التقرير الوطني للتنمية البشرية ، 2014 : 40) .**

ت – تعاني غالبية المستشفيات الحكومية من وجود نقص كبير في كمية الادوية والمستلزمات الطبية ، مما يجبر المرضى الى شرائها من الصيدليات الخاصة وبأسعار باهضة مما يثقل كاهل المواطن ، فضلاً عن توقف بعض معامل الادوية عن العمل مثل معمل الادوية في مدينة سامراء .

ث - يواجه القطاع الصحي المزيد من الاعباء التي القيت على عاتقه من جراء تلوث الكثير من المناطق والمدن بالاشعاع والغازات السامة والاسلحة المحرمة دولياً التي أستخدمتها القوات الامريكية في أحتلالها للعراق عام 2003 ، ومنها

اليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية والفسفور الابيض ، وتبين الاحصائيات أن القوات الامريكية أستخدمت (2000) طن من اليورانيوم المنضب في أحتلالها للعراق مما أدى الى تلوث (350) موقع في البلاد ، وتواجه المؤسسات الصحية من (7000) الى (8000) حالة مصابة بالسرطان كل عام حسب بيانات وزارة الصحة ، كما جرى توثيق أعترافات لبعض الجنود الامريكان بأستخدام الفسفور الابيض في معارك مدينة الفلوجة ، مما أدى الى زيادة حالات التشوهات الخلقية لدى المواليد الجدد ، إذ عزفت بعض النساء عن الحمل خوفاً من ولادة أطفال مشوهين **(الاتحاد العام لنساء العراق ، أنتهاكات الولايات المتحدة الامريكية لحقوق أطفال ونساء العراق ، 2010 : 3)** . وهذا التلوث والعديد من الاصابات السرطانية كان لها الدور الكبير في زيادة التكاليف الواجب إنفاقها لمعالجة تلك الحالات والحد منها في وضع كان القطاع الصحي لايحسد عليه من قلة التحصيصات المالية وسوء للادارة .

ج – برزت في العراق أفة جديدة وبالاخص بعد العام 2003 نخرت جسد المؤسسات العراقية بصورة عامة ، وكان للقطاع الصحي نصيبه منها كغيره من القطاعات الاخرى ، ألا وهي "أفة الفساد المالي والاداري" فقد نشرت وسائل الاعلام المختلفة ما حدث ويحدث من عقود وهمية مبرمة مع شركات أجنبية ومحلية ، ولايوجد تنفيذ على أرض الواقع ، وفي معظم الحالات يكون ذلك من قبل جهات سياسية متنفذة في الدولة ، فضلاً عن السرقة والاختلاس للمال العام التي حدثت مراراً وتكراراً . ونتيجةً لذلك ذهبت المزيد من الاموال أدراج الرياح ، فقد أحتل العراق مراكز متقدمة في تصنيفات الفساد المالي والاداري في فترة ما بعد عام 2003 مقارنة بالفترات السابقة حسب بيانات منظمة الشفافية العالمية .

ح- تدهور الصحة العامة للاطفال وقلة الاهتمام بتوفير اللقاحات اللازمة لتحصينهم ضد الامراض الانتقالية مثل اللقاح ضد الحصبة واللقاح الثلاثي ، إذ تراوحت نسبة الاطفال المحصنين ضد مرض الحصبة (73%) الذين تنحصر أعمارهم من 12 الى 23 شهر في عام 2003 و (81%) عام 2009 ، أما اللقاح الثلاثي ضد أمراض السعال الديكي والدفتريا والتيتانوس فقد أنخفضت نسبة الاطفال المحصنين بهذا اللقاح بمعدل ثلاث جرعات قبل بلوغ سن (12) شهر من (78%) عام 2009 و (79%) عام (2011) الى (64%) عام (2014) **(** http://data.albankaldawli.org/indicator **).**

من خلال ما تم عرضه من تحديات شملت نسب وأرقام عما وصلت اليه المنظومة الصحية في البلد ، يبدو أن القطاع الصحي يعاني المزيد من التدهور والاهمال في نوعية الخدمات المقدمة ما بعد عام (2003) ، خاصةً وأن مؤشر الصحة يعتبر من أهم المؤشرات الرئيسية المكونة لدليل التنمية البشرية وما له من دور كبير في بناء صحة الفرد بدنياً وفكرياً الى جانب مؤشرا التعليم والمستوى المعاشي .

2-2-2 : واقع قطاع التربية والتعليم في العراق:

لم يكن واقع قطاع التربية والتعليم ملبياً للطموحات خلال مدة الدراسة في ظل الظروف التي عاشها البلد بعد العام 2003 ، فقد نال هذا القطاع نصيبه من الاهمال وتردي للخدمات المقدمة ، على الرغم من أن النظام التعليمي يعتبر هو الحجر الاساس لبناء الفرد والمجتمع واللبنة الاولى لأي عملية تنموية ... وفي ظل تلك الظروف الصعبة لم يكن واقع قطاع التربية والتعليم أفضل من واقع حال القطاع الصحي وما شهده ذلك الوقت من أستفحال المزيد من الظواهر السلبية التي حالت دون الارتقاء بالمستوى التعليمي في البلاد ، مثل تردي الوضع الامني الذي عمل على زيادة عدد التاركين لمقاعد الدراسة ، ويوجد هناك نقص كبير في الابنية المدرسية وخاصةً في الارياف والمناطق النائية ، مما أدى الى ظهور حالة الدوام الثنائي والثلاثي في بعض المدارس ، فضلاً عن قلة حجم التخصيصات المالية التي رصدت

الى هذا القطاع المهم والحيوي ، فهي وأن وجدت فسوف تكون حصة الاسد منها لأفة الفساد المالي والاداري وسراق المال العام .

ولقد واجه قطاع التربية والتعليم في العراق العديد من المشاكل والتحديات التي حالت دون الارتقاء والنهوض بواقع هذا القطاع خلال مدة الدراسة والتي من أهمها ما يأتي :

أ - تعاني الكثير من المدارس من وجود نقص حاد في الكوادر التعليمية وخاصةً في الاختصاصات العلمية منها ، مما يجبر بعض التدريسيين على تدريس مواد في غير أختصاصهم وهذا له أثر سلبي على المستوى العلمي للطلبة وطريقة إيصال المعلومة لهم ، وأفتقار العديد من الكوادر التعليمية الى المستوى العلمي الكفوء والخبرة الكافية لحمل الرسالة التعليمية بكل أمانة وصدق ، وهذا له دور كبير في ظهور حالة التدريس الخاص التي أنتشرت وعلى نطاق واسع في الاونة الاخيرة مما أثقل كاهل الاسر العراقية في ظل الظروف المعيشية الصعبة .

ب - هناك عزوف كبير من قبل الشباب للالتحاق بالمدارس ، وهذا ناتج من عدة أسباب كان من أهمها : حقيقة الواقع الذي يعيشه الكثير من الخريجين من عدم جني ثمار جهدهم في الحصول على فرصة عمل في المسقبل ، وعدم تشجيع أولياء الامور لأبنائهم على حب المدرسة أو أنها غير مشجعة لهم من ناحية الخدمات وتعامل الكادر التدريسي والعلاقات داخلها ، وقله حملات التوعية والارشاد بمكانة وأهمية التعليم في الحصول على المستوى العلمي والثقافي المناسب ، ولاننسى ترك بعض الطلبة لمقاعد الدراسة لأعالة أسرهم بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها . وهذه الاسباب مجتمعة كان لها دور كبير في تسرب أعداد كبيرة من المدرسة ، ولقد أشارت بعض الدراسات الى أن أعداد المتسربين للعام الدراسي (2010-2011) بلغ في المرحلة الابتدائية (123053) تلميذ وفي المرحلة الثانوية (63152) تلميذ أما مرحلة التعليم الجامعي والتقني فقد بلغ عدد المتسربين فيها (6799) طالب **(كاظم ، 2016 : 95)** ، وهذه أرقام مخيفة وتستلزم وقفة جادة للحد من هذه الظاهرة من قبل الجهات المسؤولة ، ونجد أن هناك علاقة وثيقة بين زيادة تسرب الطلبة وتردي الاوضاع الامنية في البلد ، إذ جاء في التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 أن عدد الطلبة في عموم العراق قد أنخفض من (4334609) تلميذ في العام الدراسي (2003-2004) الى (3767369) تلميذ في العام الدراسي (2004-2005) أي أنه هناك (567240) تلميذ قد تركوا الدراسة خلال عام واحد وذلك كان في بداية الانفلات الامني وما تلاه من أوضاع غير مستقرة ساهمت في زيادة تلك الاعداد **(الزبيدي وفخري ، 2013 : 242) .**

ت - أرتفاع نسبة الامية في العراق بالرغم من برامج محو الامية والتثقيف لها ، فقد تراوحت نسبة الامية بين (20%) و(30%) وكانت نسبة الامية بين النساء (50%) وأرتفعت هذه النسب في الارياف أكثر مما هي عليه في المدن ، للفئة العمرية (7- 15) سنة وتعود الاسباب وراء ذلك الى عدم أهتمام الدولة من خلال خططها التنموية بالتعليم ، مما زاد من نسبة الامية **(خضير ، 2014 : 13) .**

ث - أنخفاض نسبة الحصول على فرصة عمل للخريجين على أساس الخبرة والكفاءة والشهادة ، إذ كان للمحسوبية والرشاوي والعلاقات العائلية دوراً كبيراً في الحصول على فرصة عمل ، فقد بيّن أستطلاع لأراء الشباب في عام 2012 أن (52,5%) من الذين يحصلون على فرصة عمل قد حصلوا عليها بواسطة المحسوبية والرشاوي والعلاقات العائلية ، وأن (18%) قد حصلوا على فرصة عمل على أساس الخبرة في العمل ، أما الذين حصلوا على فرصة عمل على أساس الشهادة والتحصيل العلمي كانت نسبتهم (8,7%) أما أصحاب التأهيل المهني أو الفني فكانت نسبتهم (4,5%) فقط ، وأن ما نسبته (13,4%) يعزى الى عوامل أخرى لم يتضمنها الاستطلاع **(التقرير الوطني للتنمية البشرية ، 2014 : 48)** .

ج - وجود نقص كبير في الابنية المدرسية مع تعرض الكثير منها للاندثار والتهالك ، وأنعدام خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في بعض المدارس فهناك (70%) من المدارس لاتتوفر فيها خدمات المياه الصالحة للشرب

وأنظمة الصرف الصحي المناسبة ، وقلة حملات الصيانة الفعلية للابنية إذ تكتفي كوادر الصيانة في أغلب الاحيان أن وجدت في صبغ الجدران والواجهات للابنية المدرسية وبعض الامور الثانوية ، هذا فضلاً عن أنتشار ظاهرة الدوام الثنائي والثلاثي في بعض المدارس . وقد أشارت التقارير الاحصائية الصادرة عن وزارة التربية أن هناك عجز كبير في عدد الابنية المدرسية للعام الدراسي (2012-2013) إذ بيّنت التقارير أن هناك حاجة فعلية الى (3762) بناية مدرسية ، وأن حالة الدوام الثنائي تستمر في (5205) بناية والدوام الثلاثي يستمر في (609) بناية مدرسية ، فضلاً عن ذلك توجد (497) مدرسة طينية ، وأرتفاع عدد الابنية غير الصالحة للتدريس والآيلة للسقوط في العام الدراسي (2010- 2011) الى (1972) بناية **(التقرير الوطني للتنمية البشرية ،2014 : 81-82) .**

ح - قد نلاحظ أن هناك زيادة كمية في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي من طلبة البكالوريوس والدراسات العليا التي شهدت أرتفاع لأعداد الطلبة الملتحقين بها في الاونة الاخيرة ، ولكن هل هذه الزيادة الكمية قابلتها زيادة نوعية في المستوى العلمي للطلبة ؟ إذ أن مؤشرات زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والجامعات هي غير كافية للتعبير عن نوعية التعليم وجودته ، فمهارات الكوادر التعليمية وطرق التدريس ونوعية المناهج الدراسية والمستوى العلمي للطلبة والخدمات المقدمة ، هي مؤشرات لايمكن الاستغناء عنها للحصول على تطور كمي ونوعي في الوقت نفسه .

3-2-2 : واقع المستوى المعاشي والاقتصادي في العراق .

يعتبر الوضع المعاشي والاقتصادي في العراق من الاوضاع التي تأثرت تأثيراً كبيراً بالتغيرات التي حدثت بعد العام (2003) ، ولقد شهدت فترة ما بعد (2003) تفاوتاً كبيراً في دخل الاسر العراقية وأرتفعت معدلات التفاوت في توزيع الدخول ، لذا نجد أن هناك تحسن لقطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى ، فعلى سبيل المثال نجد زيادة ملحوظة في عدد العاملين في القطاع الحكومي الذين تحسن وضعهم الاقتصادي عما كان عليه في السابق ، ومن جهة أخرى هناك فئات من الشعب تعاني المزيد من العوز والفاقه ، والتي لاتكاد تجد ما يسد رمقها من القوت اليومي ، على أثر الاهمال الذي طال أغلب القطاعات الحيوية في البلد التي كان يعتاش عليها عدد لايستهان به من الاسر العراقية ، أمثال القطاع الزراعي الذي نال نصيبه من الاهمال الذي خيم على غالبية الاراضي الزراعية في البلد ، فبعد أن كان البلد يكتفي محلياً بأهم السلع الاستراتيجية مثل القمح والشعير والرز ... ويصدر ما يزيد عن حاجته المحليه الى الاسواق الخارجية ، فالان أصبح واقع القطاع الزراعي عكس ما كان في السابق ، فقد أهملت مساحات واسعة من الاراضي الخصبة التي كانت تزرع فيها المحاصيل السابقة الذكر ، وبدأ البلد بأستيراد تلك السلع من الخارج ، فضلاً عن أستيراد الفواكه والخضر في ظل الغاء التعريفة الكمركية تجاه تلك السلع أو أنها لاتتعدى (5%) من قيمة البضاعة ، فأصبحت السلع المستوردة تصل الى الاسواق المحلية وبأسعار زهيدة تكون في أغلب الاحيان أقل من مثيلاتها المحلية ، لذا فكانت الاستيرادات عائقاً أمام الارتقاء بواقع الانتاج الزراعي المحلي ؛ فترك الكثير من الفلاحين أراضيهم الزراعية التي كانت المصدر الوحيد لأعالة أسرهم وأخذوا يبحثون عن أعمال أخرى في المدن والمناطق الحضرية .

لقد بينت دراسات الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط أن هناك فقراء يعتاشون على بقايا الطعام في النفايات ، وأن ما نسبة (7%) من السكان يعيشون في العشوائيات (التجاوزات) التي تفتقر الى أبسط الخدمات الضرورية كالماء الصالح للشرب وأنظمة الصرف الصحي والخدمات الطبية والمدارس ، كما أن (33,7%) منهم يتوزعون بحزام العاصمة بغداد **(العدالة الاجتماعية في العراق ،2014 : 11)** . كما أنتشرت في فترة ما بعد عام 2003 ظاهرة أنقطاع التيار الكهربائي وأنخفاض ساعات التجهيز اليومية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية ، إذ وصلت

الى أقل من (4) ساعات يومياً في بعض المحافظات ، وأستمر ذلك الوضع لمدة طويلة وبدون حل يذكر الى أن أعتمد المواطنين وأصحاب الورش الصناعية والمشاريع المتوسطة والصغيرة على محركات الديزل لتوليد الطاقة الكهربائية ، وذلك لاشك زاد من تكاليف الانتاج وأثقل كاهل العوائل العراقية بزيادة تكاليف المعيشة .

وهناك مؤشرات عدة لقياس وضع الاسرة الاقتصادي في العراق ، من أهمها قياس مستويات الحرمان ومتوسط دخل الفرد ، فقد بلغت نسبة الاسر المحرومة في العراق (55%) وهي تعتبر ثاني أعلى نسبة للحرمان بعد ميدان البنى التحتية الذي بلغت نسبة الحرمان فيه (58%) ، في حين أن هناك (24%) من الاسر في حالة حرمان شديد ، وتواجه (51%) من الاسر العراقية حالة الحرمان الشديد في القدرة على تغيير الاثاث أو تكييف المنزل وتوفير المتطلبات الحياتية **(خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، 2006 : 163)** . وعند النظر الى متوسط دخل الفرد العراقي بعد العام 2003 نجد أنه أرتفع عما كان عليه سابقاً فقد بلغ نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي (6,334) دولار عام 2014 وذلك نتيجةً للزيادة الحاصلة في أسعار النفط الخام ، فقد تحسنت دخول بعض الاسر وخاصةً العاملين في القطاع الحكومي ، ولكن هذه الزيادة بقيت تفتقر الى العدالة والمساواة في توزيع الدخول ، فقد بلغت قيمة معامل جيني* (42%) للاسر العراقية في الحضر والريف وتوزعت بين (39%) في الريف و (43%) في الحضر **(التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، 2008 : 44)** .

وفي حالة الاهمال الذي حضيت به القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي ... التي كانت توفر فرص عمل للكثير من قوى العمل في البلد ، لذا فقد وجدوا أنفسهم أمام شبح البطالة التي لاتزال تشكل نسب مرتفعة لقوى العمل التي لم يقوى على أستيعابها القطاع الخاص الذي لم يتلقى الدعم والاسناد الكافي من قبل الدولة .

ويعاني سكان العراق من وجود نقص كبير في مفردات البطاقة التموينية ، والتي بدأ العراق العمل فيها منذ العام (1991) ونظام هذه البطاقة لايوفر الاحتياجات الغذائية الكافية مما يجبر الافراد على شرائها من الاسواق المحلية وخصوصاً في أوقات التضخم والارتفاع المستمر للاسعار ، مما رفع نسبة السكان غير الامنين غذائياً ، إذ وصلت أعدادهم الى (2,6) مليون نسمه أي ما يقارب (11%) من السكان ، ومن المحتمل أن يصل ذلك العدد الى (3,6) مليون نسمه في حالة القيام بألغاء البطاقة التموينية ، فأرتفاع نسبة السكان غير الامنين غذائياً أو الذين يعانون من فقر مدقع يجعلهم عرضةً لكثير من الامراض وخاصةً الاطفال ممن هم دون سن الخامسة **(موسى ، 2015 : 139)** .

بعد التعرف على الواقع الفعلي لمؤشرات التنمية البشرية بما فيها الواقع الصحي والواقع التعليمي والمستوى المعاشي في البلد ، تبين أنها تعاني المزيد من التدهور والاهمال الشديدين وقد أنعكس ذلك على أداء وواقع هذه القطاعات ومخرجاتها .

2- 3 : إستراتيجية مقترحة للأرتقاء بواقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق .

بعد الاطلاع على الواقع الفعلي لمؤشرات التنمية البشرية (الصحية والتعليمية والمعاشية) في البلد أتضح أنها تعاني من التدهور والاهمال الذي خيم على غالبية مؤسساتها العامة ، وهذا يدفعنا الى إيجاد الحلول اللازمة والكفيلة بمعالجة هذا الاختلال ، وفيما يلي بعض الحلول المقترحة للنهوض بواقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق .

2-3-1 : تحقيق الاستقرار الامني :

قبل البدء بأي خطة أقتصادية تستهدف تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص ، لابد من توفير الاستقرار الامني والسياسي في بداية الامر ..

فالاستقرار الامني شرط أساسي لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية اللازمة لأدخال هذا العنصر المهم والفعال الى البلد للتطوير والنهوض بالقطاعات الاقتصادية والتنمية البشرية ، ولذا نجد أن تدهور الاوضاع الامنية في البلد خلال مدة الدراسة كان لها الاثر البالغ في طرد الكثير من الاستثمارات الاجنبية من البلد ، ولذلك لابد من التعاون والتكاتف بين أبناء الشعب على أختلاف مستوياتهم وما يشغلونه من مناصب في أدارة مرافق الدولة العامة لنبذ كل الخلافات والتسميات الطائفية والعرقية الى جنب للوصول بالبلد الى بر الامان ، وتفعيل روح المواطنة والاخوة بين أبناء الشعب الواحد .

2-3-2 : تفعيل مؤشرات التنمية البشرية :

يعتبر العنصر البشري هو العمود الفقري لأي عملية تنموية ، والاساس لسير العملية الانتاجية في مختلف البلدان ، فعندما يكون الانسان يتمتع بقدر كبير من المهارة والخبرة والابداع فهذا يعني أن العملية الانتاجية تسير بالاتجاه الصحيح . وتأهيل العنصر البشري لابد أن يكون بعد الاهتمام به في الجانب الصحي والجانب التعليمي والمستوى المعاشي للقيام بالدور المطلوب منه ، وذلك سوف يقلل من الاعتماد على العمالة الاجنبية التي تزاحم العمالة المحلية وتوفي العملة الصعبة للبلد .

ويمكن تقديم بعض الحلول لتفعيل التنمية البشرية في البلد عبر جوانبها الثلاث وهي كالاتي :

1-2-3-2 : الجانب الصحي :

يعتبر الاهتمام بالجانب الصحي من ضروريات الحياة ، أذ لايخلو أي نشاط أقتصادي من تدخل الانسان في أي عنصر من عناصر العملية الانتاجية ، فتمتع العنصر البشري بصحة جيدة له أثره البالغ في زيادة الانتاج ، ولذلك نقترح بعض الحلول الكفيلة بالارتقاء في هذا الجانب وهي كالاتي :

أ – تفعيل برامج التفتيش والرقابة على عمل الكوادر الطبية والبحث في نوعية الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات ، وفحص الادوية المستوردة وتفعيل برامج السيطرة النوعية للحد من دخول الادوية النافذة للصلاحية الى البلد حفاضاً على السلامة العامة .

ب – إدخال كتب الصحة العامة في المقررات التعليمية والتربوية مما يسهل من توعية وتعليم طلاب المدارس للحصول على جيل واعي ومثقف يستجيب للبرامج الصحية المختلفة .

ت – العمل على إدخال الاستثمارات الاجنبية الى القطاع الصحي ، مما لها من دور كبير في التطوير والنهوض بواقع هذا القطاع .

ث – العمل على جذب الكفاءات الطبية العراقية العاملة في الخارج ، وتوفير الحماية الامنية لهم للأستفادة من خبراتهم في تدريب الاطباء العراقيين في الاختصاصات النادرة .

2-2-3-2 : الجانب التعليمي :

بالرغم من تحسن مؤشرات الالتحاق بالتعليم والالمام بالقراءة والكتابة في العراق ، إلا أن المستوى التعليمي في البلد بقي يحتوي على المزيد من المؤشرات السلبية التي كانت سبباً رئيسياً في تدني المستويات التعليمية ، مثل زيادة نسبة التسرب من المدارس والرسوب وأنخفاض عدد الابنية المدرسية الصالحة للدراسة ، وهناك نقص واضح في الكوادر التدريسية والمستلزمات الدراسية والمناهج العلمية ... وغيرها ، وفي ضل هذه المعوقات سوف نقترح بعض الحلول التي نرتئي أن تعمل على تحسين ورفع المستوى التعليمي في البلد ، وأن يأخذ دوره المهم في تربية وتنشئة الاجيال الحالية

والمستقبلية ، والفرد المتعلم أكثر مساهمة في بناء المجتمع والبلد بشكل عام من الفرد غير المتعلم ، ولذلك نقترح بعض الحلول الكفيلة بالارتقاء في هذا الجانب وهي كالاتي :

أ – العمل بشكل جاد على سد النقص الحاصل في الابنية المدرسية والكوادر التدريسية ، ويجب أن تكون هناك دورات تدريبية للكوادر التدريسية بشل دوري لرفع وتحسين مستوياتهم التعليمية .

ب – زيادة رغبة الطلبة وتشجيعهم على الدراسة ، من خلال تقدم المنح المالية للطلبة وتقديم المكافئات المجزية للطلبة الاوائل لتشجيع روح المنافسة بين الطلبه وحثهم على رفع مستواهم العلمي ، وأن تحجب هذه المنح المالية عن الطلبة في حالة الرسوب والتسرب من المدرسة .

ت – يجب أن يكون هناك تنسيق بين وزارة التربية والجهات المسؤولة عن التوضيف وإيجاد فرص لعمل للخريجين ، وهذا له دور كبير رفع روح المنافسة والمثابره بين الطلبة وعدم ترك الدراسة بأن يشعروا أن ثمرة جهدهم لم تضيع سدى .

ث - توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الحاسوب والانترنت وإدخالها في المقررات الدراسية ، لأنها تماشي التطور الذي حدث في الوقت الحاضر .

3-2-3-2 : المستوى المعاشي :

تبين عند أستعراض الوقع الفعلي للمستوى المعاشي في البلد أن مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة قد حدث فيه تحسين ملحوظ ، لكن رافق هذا التحسن غياب العدالة والمساواة وزيادة التفاوت في توزيع الدخول لصالح الاغنياء ، من خلال أرتفاع قيمة معامل جيني الى 42٪ وزيادة نسبة الفقر والبطالة . ولذا سنقترح بعض الحلول في هذا الجانب وهي كالاتي :

أ – تقديم القروض الميسرة للقطاع الخاص وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف فئة الشباب العاطلين عن العمل والخريجين ودعم المشاريع التي يقومون بها .

ب – تفعيل نظام أستقاع الضرائب التصاعدية التي تصيب أموال الاغنياء دون الفقراء ، وهي خطوة هادفة للأعادة توزيع الدخل بين طبقات الشعب لتقليل حدة التفاوت بين الاغنياء والفقراء .

ت – تقليل نسة البطالة من خلال توفير ورش عمل في كافة الاختصاصات تستقطب العاطلين عن العمل والخريجين وتدريبهم وتأهيلهم وتوفير فرص عمل لهم لزجهم في سوق العمل .

ث – القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي هدرت بسببه المزيد من أموال الشعب ، من خلال تفعيل الجهاز القضائي لمكافحة هذه الافة الخطيرة التي نخرت جسد المؤسسات العامة في البلد ، وأنزال أقصى العقوبات الرادعة بمن يثبت تورطه بملفات فساد ، ومراقبة نسب تنفيذ المشاريع الموكلة للقطاع الخاص ومدى أمكانية صلاحيتها للعمل .

الخاتمة :

أولاً : الاستنتاجات :

1 - يعتبر الاستثمار بالموارد البشرية من أنجح الاستثمارات إذا ما قورن بالاستثمار بالموارد المادية ، فالتنمية البشرية تعتبر العنصر البشري هو العامل الاساسي في العملية التنموية ، فتنمية وتطوير قدرات ومهارات الناس ستعطي ثمارها من خلال زيادة الانتاجية . ورأس المال الفكري يمارس دوره الكبير في زيادة قيمة ومكانة الشركات العالمية ، لذا فأن الشركات العالمية في الوقت الحاضر تقيّم من خلال ما تمتلك من خبراء وفنيين ومتخصصين .

2 - يعاني القطاع الصحي من التدهور الذي خيم على غالبية المستشفيات العامة والمراكز الصحية ، وهناك نقص كبير في الادوية والمستلزمات الطبية ، وأن كانت هناك زيادة تدريجية في الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع إلا أنها لاتتناسب مع حجم هذا القطاع المهم والحيوي في البلد ، فهناك تردي واضح في الخدمات المقدمة وقلة حملات التوعية والارشاد الصحي وهجرة الاطباء المهره الى الخارج بسبب تعرضهم للقتل والتهديد من جراء تدهور الوضع الامني ، فضلاً عن فقدان ثقة الناس بالطبيب العراقي مما أدى الى سفر المرضى الى خارج البلد للعلاج وأجراء العمليات الجراحية .

3- إن معدلات الالتحاق الاجمالي بالمدارس والتعليم العالي غير كافية للتعبير عن واقع قطاع التربية والتعليم في البلد ، إذ أنها لم تعكس حجم التدهور الذي حضي به هذا القطاع ، فلا تزال العديد من المدارس تعاني نقص كبير في الكوادر التعليمية وتردي نوعية الخدمة التعليمية المقدمة وهو ما يفسر أنتشار ظاهرة التدريس الخاص الذي يثقل كاهل العوائل العراقية ، ووجود عدد كبير من المدارس الطينية إذ هناك (497) مدرسة طينية في البلد ، ناهيك عن حالات الدوام الثنائي والثلاثي في الابنية المدرسية ، فضلاً عن حالات تسرب الطلبة من المدارس خاصةً في مرحلة الدراسة المتوسطة والاعدادية للتفرغ للعمل وإعالة أسرهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة مما أدى الى أنخفاض نسب الالتحاق في تلك المراحل ، وترك البعض الاخر المدرسة بسبب اليأس في الحصول على فرصة عمل بعد سنين الدراسة الطويلة وعدم جني ثمار جهدهم .

4 - إن التحسن الذي طرأ في متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي كان تحسناً مضللاً بسبب زيادة معدلات التفاوت في توزيع الدخول في البلد ، إذ بلغت قيمة معامل جيني (42%) للاسر العراقية ، لذا فالزيادة في متوسط دخل الفرد كان يذهب لفئات معينة مما زاد من عدد الاغنياء على حساب الاسر الفقيرة فبلغت نسبة الفقر في عام 2007 (22,9%) أي ما يقارب (6,9)مليون نسمة تحت خط الفقر .

5 - مشكلة الفساد المالي والاداري التي باتت تشكل خطراً على الموازنات السنوية للبلد ، فأحتل العراق مراكز متقدمة في تصنيفات منظمة الشفافية العالمية للفساد المالي والاداري الذي أستشرى في جسد المؤسسات الحكومية وبالتالي ذهبت مليارات الدنانير من أموال الشعب أدراج الرياح .

ثانياً : التوصيات:

1 - قبل البدء بتفعيل مؤشرات التنمية البشرية والعمل على أيجاد أي خطة تهدف الى تحسين الوضع الاقتصادي على وجه العموم والتنمية البشرية على وجه الخصوص لابد من التكاتف والعمل على تحقيق الاستقرار في الوضع الامني في البلد ونبذ الخلافات والابتعاد عن المسميات الطائفية والعرقية والفئوية الضيقة ، لأن سوء الاوضاع الامنية كان عائقاً

ولايزال في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية بسبب حرمان البلد المزيد من الفرص الاستثمارية ، فتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة أمر ضروري لعمل الشركات الاجنبية والمحلية في تطوير والنهوض بواقع القطاعات الاقتصادية .

2 - الاهتمام بالقطاع الصحي في البلد وتحسين صحة الافراد لأن العقل السليم في الجسم السليم ، وذلك من خلال نشر الوعي الصحي وأدخال وسائل الصحة العامة في المقررات التربوية والتعليمية مما له دور في تنشئة وتهيئة جيل مثقف يدرك أهمية الصحة ، وتفعيل لجان مراقبة عمل الاطباء وسن القوانين والتشريعات اللازمة في تحديد أسعار الادوية في الصيدليات الخاصة وأجور الاطباء فيها ، وتقديم الادوية والخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية مجاناً مما يخفف من الاعباء المالية عن كاهل المواطن وتوفير الاجهزة الطبية اللازمة لعمل المستشفيات والاستعانة بالاطباء الاجانب في تدريب الكوادر الطبية العراقية ، وتشجيع الاستثمار في القطاع الصحي من خلال تقديم بعض التسهيلات المصرفية كتخفيض سعر الفائدة على الاموال المستثمرة ، فضلاً عن تشجيع عودة الاطباء العراقيين من الخارج بتوفير الحماية الامنية لهم والتسهيلات المادية لزيادة رغبتهم في العودة للاستفادة من خبراتهم وخاصةً أصحاب الاختصاصات النادرة.

3 - العمل على تطوير النظام التعليمي في البلد من خلال زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع لتوفير الخدمات التعليمية الكفيلة برفع وتحسين المستوى التعليمي ، وتوفير الابنية المدرسية الكافية لأستيعاب الطلبة والقضاء على حالات الدوام الثنائي والثلاثي ، وسد النقص في الكوادر التدريسية والعمل الدؤوب على توفير الدورات التدريبية للكوادر التدريسية ، وأدخال الطرائق والوسائل التعليمية الحديثة في التعليم ، وتقليل معدلات التسرب من المدارس وذلك من خلال تشجيع الطلبة على حب المدرسة بتقديم المنح المالية لهم وأعتماد أسلوب المكافئات للطلبة الاوائل لتحفيزهم على تحسين المستوى العلمي .

4- رفع مستوى المعيشة لافراد الشعب فمن المعروف أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تحسن خلال مدة الدراسة ، ومع ذلك التحسن في متوسط دخل الفرد أرتفعت معدلات التفاوت في توزيع الدخول ، لذا فمن الافضل أعتماد نظام الضرائب التصاعدية التي تستهدف الاغنياء فقط مما له دور في تقليل معدلات التفاوت في توزيع الدخول ، والعمل على زيادة وتفعيل برامج الرعاية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد ممكن ، في وضع أزداد فيه عدد الفقراء والمعدومين من جراء أعمال العنف والارهاب وفقدان المعيل الوحيد للكثير من العوائل ، ولابد من فسح المجال أمام القطاع الخاص للعمل جنباً الى جنب مع القطاع العام لتوفير فرص عمل لجيش من العاطلين والخريجين ولو بأجور رمزية مما يقلل من نسب البطالة ويعمل على سد أوقات الفراغ ويعالج العوز والفاقه التي من شأنها أن تولد حالات السرقة والجريمة والانحراف .

5 - القضاء على مشكلة الفساد المالي والاداري من خلال تفعيل الانظمة والقوانين وأجهزة الدولة القضائية لملاحقة ممن يثبت عليهم التورط بملفات فساد وأصدار أقصى العقوبات الرادعة بحقهم ، والمراقبة المستمرة على تنفيذ المشاريع من قبل المقاولين التي تمنحها الدولة للقطاع الخاص والاطلاع على مدة تنفيذ المشروع ونسبة الانجاز ، ومراقبة ثروات المسؤولين بالدولة من خلال تثبيت ثرواتهم قبل وبعد أستلام المنصب .

المصادر :

المصادر العربية :

أولاً ـ الكتب :

1 – ألجابري ، عبد الكريم حسن ، (2012) ، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والاردن ، دار دجلة ، عمان ، الاردن .

2 – ألاحمر ، محمد أكرم وبلول ، صابر ، (2006) ، التنمية البشرية ، دار الملايين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، 2013م .

3 – ألزبيدي ، حسن سالم ، (2013) ، السلوك الاداري والتنمية البشرية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

ثانياً – الرسائل والاطاريح :

1 – جوده ، ندوه هلال ، (2006) ، تحليل وقياس أتجاهات الفقر في العراق للمدة (1980–2005) ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصره.

2 – ألربيعي ، محمد عربي ياسر ، (2011) ، أثر الانفاق الصحي الحكومي في التنمية البشرية المستدامة في العراق ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الاداره والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

3 – رضا ، عبدالناصر قادر ، (2012) ، واقع التعليم وأثر تسرب الطلبة على التنمية البشرية في العراق للمدة (2001–2011) ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

4 – ألساعدي ، أشواق عبدالحسن عبد ، (2002) ، الثقافة والتنمية البشرية – دراسة نظرية لبعض المتغيرات الثقافية – ، رسالة ماحستير ، (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة بغداد .

5 – ألعزاوي ، أبتسام علي حسين ، (2009) ، سياسات الاصلاح الاقتصادي وأنعكاساتها على التنمية البشرية (دراسة لبلدان مختاره) ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

6 – كاظم ، عقيل مكي ، (2016) ، تحليل موضوعية مؤشرات التنمية البشرية في ظل العوائد النفطية في العراق للمدة (2003–2014) ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

ثالثاً : البحوث والدراسات :

1 – حسن ، كريم سالم ، (2001) ، حول مفهوم التنمية البشرية وأبعادها الاساسية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (1–2) ، العدد 4 .

2– رسن ، سالم عبد الحسن وعلي ، محمد مدلول ، (2013) ، الاستثمار في التعليم أداة تمكين الموارد البشرية في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 4.

3 – ألزبيدي ، حسن لطيف وفخري ، صادق جبر، (2013) ، الارهاب وأثاره في التنمية البشرية في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد 29.

4 – ألعباس ، عبد الحميد محمد ، (2014) ، التنمية البشرية (مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها) ، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية – قسم الاحصاء الحيوي والسكاني ، جامعة القاهرة .

5 – عذافة ، حيدر حسين ، (2014) ، مسار التنمية البشرية في العراق ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، المجلد 4 ، العدد 9 .

6 – ألعنزي ، سعد علي محمود ، (2012) ، أثر الانفاق العام على بعض المقومات غير المادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة (1985–2008) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18 ، العدد 68 .

7 – محارب ، فرح محسن ، (2015) ، تحليل أثار التعليم على التنمية البشرية في البيئات الاقتصادية الاخذة في النمو ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد 20 .

8 – ألمكصوصي ، رحمن حسن علي والعطار ، هادي كاظم ، (2014) ، ستراتيجيات التنمية البشرية والرؤيا المستقبلية لها في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك .

9 – موسى ، حيدر طالب ، (2015) ، واقع التنمية البشرية في العراق ومؤشراتها مع أشاره للواقع الخدمي والبيئي ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، المجلد الخامس ، العد الاول .

رابعاً : التقارير والنشرات الاحصائية :

1 – برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2013 ، نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع .

2 – برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2015 ، التنمية في كل عمل ، أدلة التنمية البشرية .

3 – برنامج الامم المتحدة الانمائي ، (2006) ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، دراسة في ثلاثة أجزاء : الجزء الاول (التقرير التحليلي) .

4 – برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2014 ، المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر ، التصنيف حسب التنمية البشرية .

5– الاتحاد العام لنساء العراق ، (2015) ، أنتهاكات الولايات المتحدة الامريكية لحقوق أطفال ونساء العراق ، تقرير مقدم من الاتحاد العام لنساء العراق بالاشتراك من الاتحاد النسائي العربي .

6– جمهورية العراق (2008) ، وزارة التخطيط ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية .

7 – جمهورية العراق ، (2009) ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية (2010–2014) ، مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية – محور الصحة – الاصدار الثاني ، تشرين الثاني .

8 – جمهورية العراق (2007) ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي .

9– جمهورية العراق (2008) ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي .

10 – جمهورية العراق (2009) ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي .

11 – جمهورية العراق (2010) ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي .

12 – جمهورية العراق (2011) ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي .

13 – جمهورية العراق (2012) ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي .

14 – جمهورية العراق (2013) ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي .

15 – جمهورية العراق (2014) ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي .

16 – جمهورية العراق ، وزارة التربية ،(28\2\2017م) ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، مديرية الاحصاء .

17 – جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، (21\2\2017) ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، قسم الاحصاء والمعلوماتية .

18 – جمهورية العراق ، (2012) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، المرأة والرجل في العراق إحصاءات تنموية .

19 – خضير ، بسام محي ، أيلول (2014) ، العدالة الاجتماعية في العراق ، ورقة سياسات ، مؤسسة فريدريش إيبرت ، مكتب الاردن العراق ، بغداد .

خامساً : المواقع الالكترونية :

1 – برنامج الامم المتحدة الانمائي ، على الموقع الالكتروني التالي : http//hdr/.undp.org/en/content/human-development-indx-hdi-tabie

2 – الموقع الالكتروني للبنك الدولي : http:data.albankaldawli.org/indicator

المصادر الانكليزية :

1 – United nations development program , human development report 1993 .

2 – United nations development program , human development report 2015 .

.